العدل عند المعتزلة

د. أحمد عبد الرزاق خلف
قسم العقيدة / كلية العلوم الإسلامية / جامعة الأنبار

الخبير اللغوي
د. ياسر أحمد فياض / كلية الآداب

المقدمـة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وعلى آله وصحبهِ أجمعين .

وبعد ... فقد ظهرت فرقة المعتزلة في نهاية القرن الأول الهجري ، وهي إحدى المدارس الفكرية العقائدية التي ظهرت في تأريخ العالم الإسلامي ، تجتمع المعتزلة على مبادئ خمسة تجمعهم ، وهي التوحيد ،والعدل ، والمنزلة بين المنزلين ،و الوعد والوعيد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وقد خصصتُ هذا البحث المختصر لبيان(مبدأ العدل) عند المعتزلة ،وحاولت توضيح العلاقة بينه وبين الموضوعات ذات الصلة بهذا المبدأ ، وجمعت الآراء التي تردُّ على المعتزلة. كما وذكرت النتائج التي توصل إليها المعتزلة وغيرهم ، من خلال مناقشة هذا المبدأ بالذات .

وقد رتبت هذا البحث على أربعة مباحث وهي :

المبحث الأول في معنى العدل عند المعتزلة .

والمبحث الثاني في خلق أفعال العباد .

والمبحث الثالث تلازم الأمر والإرادة

والمبحث الرابع في نظرية الصلاح والأصلح .

والمبحث الخامس في التحسين والتقبيح العقلين .

هذا وأسأل الله العظيم أن يجعل علمنا وعملنا خالصًا لوجهه الكريم إنه سميع مجيب .

المبحث الأول : معنى العدل عند المعتزلة

العدل : هو أصل من أصول المعتزلة الخمسة .

والعدل لغة : العَدْلُ : ضِدُّ الجَوْرِ وما قامَ في النُّفوسِ أنه مُسْتَقيمٌ

كالعَدالَةِ والعُدولَةِ والمَعْدِلَةِ والمَعْدَلَةِ . عَدَلَ يَعْدِلُ فهو عادِلٌ من عُدولٍ وعَدْلٍ بلَفْظ الواحِدِ وهذا اسمٌ للجَمع . رجُلٌ عَدْلٌ وامرأةٌ عَدْلٌ وعَدْلَةٌ . وعَدَّلَ الحُكْمَ تَعديلاً : أقامَهُ .(١)

أما العدل في اصطلاح المعتزلة ((هو أن الله عدلٌ حكيمٌ ، وأنه لا يفعل القبيح أو لا يختاره . ولا يخل بما هو واجب عليه ، وأن أفعاله كلها حسنة ، فالله تعالى . عالم بقبح القبيح ومستغنٍ عنه ، عالم باستغنائه عنه، ومن كان هذا حاله لا يختار القبيح بوجه من الوجوه))[٢] .

وقد استدلوا على ذلك فيما رواه النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه قال ((إني حرّمت الظلم على نفسي وجعلته محرمًا بينكم)) .(٣)

يقول أبو سهل بشر بن المعتمر " وهو من أئمة المعتزلة " ((إن الله تعالى ما والى مؤمنًا في حال إيمانه ولا عادى كافرًا في حال كفره))[٤] مخالفًا بذلك عشرات الآيات التي تثبت ولاية الله للمؤمنين . يقول تعالى : ((الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور)) البقرة ٢٥٧، ويقول : ((والله ولي المؤمنين)) آل عمران ٦٨، وغيرها كثير .

أما" إبراهيم النظّام" فيجعل الله يعدل بين سكان الجنة جميعًا لا يفرق بين البشر والحيوان ولا يفضل صنفًا على آخر تطبيقًا لمبدأ العدل))[٥] .

وأساس هذه المقالات هو كلام واصل بن عطاء شيخ المعتزلة الذي قال : (إن الباري تعالى حكيم عادل ؛ لا يجوز أن يضاف إليه شرٌ ولا ظلم . ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر ، ويحتم عليهم شيئاً ثم يجازيهم عليه ؛ فالعبد هو الفاعل للخير والشر والإيمان والكفر ، والطاعة والمعصية ، وهو المجازى على فعله والرب تعالى أقدره على ذلك كله، وأفعاله أي العبد محصورة في الحركات والسكنات والاعتمادات والنظر والعلم . ثم قال : ويستحيل أن يخاطب العبد بإفعل وهو لا يمكنه أن يفعل ، ولا

هو يحس من نفسه الاقتدار والفعل ، ومن أنكره فقد أنكر الضرورة))(٦)، ولذلك رفعهم هذا القول وهذا الاعتقاد إلى نفي القدر ، وخلق أفعال العباد ، والقول بالصلاح والأصلح والتحسين والتقبيح العقليان ؛وهو ما سيتم الكلام عنه في المباحث الآتية إن شاء الله .

((والخطأ الذي ارتكبوه في تفسير العدل في حق الله عز وجل أنهم فسروا العدل من الله ومن العباد بمعنى واحد ، مع أن بينهما فرقًا كبيرًا . ان مبدأ العدل بين الناس بعضهم مع بعض ، إنما ينبثق سلطانه من كون الناس أحراراً بعضهم تجاه بعض ليس لأحد منهم سلطان على الآخر ، أما الله عز وجل فلا يتصور منه أن يرتكب ظلمًا في حق عباده قط ، حتى يكون لعدله ضوابط معينة يجب أن يلتزم بها ، إذ هو المالك لرقابهم وذو الحق المطلق في أن يفعل بهم ما يشاء فكيف يتصور منه الظلم الذي هو تصرف بحق غيره بدون رضاه حتى انه ملزم باتباع منهج العدل معهم ؟!))(٧) .

المبحث الثاني : القضاء والقدر وعلاقته بالعدل

أ- ما القضاء ؟

القَضاء وأَصله القَطْع والفصل يقال قَضَى يَقْضِي قَضاء فهو قاضٍ إذا حَكَم وفَصَلَ وقَضاء الشيء إِحْكامُه وإِمْضاؤُه والفراغ منه فيكون بمعنى الخَلْق وقال الزهري: القضاء في اللغة على وجوه مرجعها إِلى انقطاع الشيء وتمامه وكلُّ ما أُحْكِم عمله أَو أُتِمَّ أَو خُتِمَ أَو أُدِّيَ أَداء أَو أُوجِبَ أَو أُعْلِمَ أَو أُنْفِذَ أَو أُمْضِيَ فقد قُضِيَ ....ومنه القَضاء المقرون بالقَدَر والمراد بالقَدَر التقدير وبالقَضاء الخَلق كقوله تعالى" فقَضاهن سبع سموات" أَي خلقهن فالقَضاء والقَدَرُ أَمران مُتَلازمان لا يَنْفك أَحدهما عن الآخر لأَن أَحدهما بمنزلة الأَساس وهو القَدر والآخر بمنزلة البناء وهو القَضاء فمن رام الفَصْل بينهما فقد رام هَدْمَ البناء ونَقْضه وقَضَى الشيءَ قَضاء صنَعه وقَدَّره ومنه قوله تعالى" فقَضاهن سبع سموات في يومين" أَي فخلقهن وعَمِلهن وصنعهن وقطَعَهن وأَحكم خلقهن والقضاء بمعنى العمل ويكون بمعنى الصنع والتقدير وقوله تعالى "فاقْضِ ما أَنتَ قاضٍ" معناه فاعمل ما أَنت عامل.(٨)

ب- ما القدر ؟

القدر في اللغة : القَدَرُ محرَّكةً : القَضاءُ والحُكْمُ ومَبْلَغُ الشيءِ.... وقَدَرَ اللَّهُ تعالى ذلك عليه يَقْدُرُهُ ويَقْدِرُهُ قَدْراً وقَدَراً وقَدَّرَهُ عليه وله . واسْتَقْدَرَ اللَّهَ خَيْراً : سألَهُ أن يَقْدِرَ له به . وقَدَرَ الرِّزْقَ : قَسَمَهُ .(٩)

وورد القدر في القرآن الكريم ، مصدرًا ، وفعلاً قال تعالى ((إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)) القدر ١، وقال تعالى ((إنا كل شيء خلقناه بقدر))وقال((وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين)

جـ- العلاقة بين القضاء والقدر

من خلال تعريف القضاء وتعريف القدر . يتبين أن القضاء أخص من القدر ، بمعنى أن دائرة القدر أشمل وأعم ، فالقدر تدبير ، والقضاء حكم ، القدر تصميم والقضاء تنفيذ ، وهذا واضح بالإضافة إلى الله سبحانه وتعالى ، والقدر من القدرة الإلهية لا يحدها شيء إيجاداً وإعداماً .. خلقًا وإفناءً ، إحياءً وإماتة ..

فلو أراد الله سبحانه أن يجعل صورة الإنسان على غير تلك الصورة لكان الذي أراد ، ولو أراد سبحانه أن يقيم الوجود كله على غير هذه الصورة لما كان هذا الوجود القائم ولكان هناك وجود آخر ، أو عدة صور لا تنتهي من الوجود ، ولكن هذا كان قضاء الله وحكمه في محيط قدرته المطلقة .

والله سبحانه تعالى يقول ((ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة)) هود ١١٩،

وقال سبحانه ((ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها)) السجدة ١٣،

وقال جل شأنه ((ولو شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك))الإسراء ٨٦،

فهذا كله يدخل في قدرة الله تعالى ، كما يدخل فيها كل ما لا يخطر على بال أو يقع في ظننا،ولكن مشيئته سبحانه شاءت ما اختار بإرادته وحكمته من بين ما في سلطان قدرته))[١٠] .

د- نفي القدر

وتأييدًا لأصل العدل عند المعتزلة فقد نفوا القدر ، وقالوا بأن الإنسان خالق لأفعاله خيرها وشرها ، كامل الحرية والاستقلال في اختياراته ؛ فهو بما ركب فيه من قدرة يخلق عمله ، ويختار أحد النجدين دون أن يؤثر في مقدرته عوامل خارجية ، وبذلك استحق الثواب أو العقاب في الدار الآخرة حسب ما قدم في الدنيا من خير أو شر))[١١] .

وقالوا : ((بأن الرب تعالى منزهٌ أن يضاف إليه شر وظلم ، وفعلٌ هو كفر ومعصية ، لأنه لو خلق الظلم كان ظالمًا ، كما لو خلق العدل كان عادلاً))[١٢] .

ووجه الارتباط بين هذه المسألة (القدر) وبين (العدل) أن الله تعالى كلف عبادهُ بأعمال ووعد المطيع منهم بالثواب ، وتوعد العاصي بالعقاب؛ فينبغي أن يكون المكلف بتلك الأعمال ذا اختيار وإرادة حرة حتى يكون عقابه عند العصيان وثوابه عند الطاعة عدلاً . أما إذا كانت الأفعال مخلوقة فيه وهو ليس حرًا في إثباتها فإن ثوابه وعقابه يصبحان جورًا .

وليس من الخفي أن حرية الإرادة الإنسانية تحمل في ذاتها قيمة كبرى للفعل الإنساني ، والتأكيد عليها إنما هو إبراز لتلك القيمة وتأكيد لها .

فالقول بحرية الفعل فيه تحّمل للمسؤولية يتضمن دفعًا نفسيًا نحو العمل إذ يشعر المكلف بأن مستقبله في الثواب والعقاب بيده فيقصد طريق الثواب حيث أن له القدرة الذاتية على بلوغه

أما نفي تلك الحرية فإنه يؤدي إلى اليأس والتواكل حيث يشعر المكلف أن ليس بيده شيء من الأمر في المضي في الطاعة أو العصيان، وكثيرًا ما يؤدي الأمر إلى تبرير وتعطيل العمل بالشريعة باعتبارهِ قدرًا مقدورًا))[١٣] .

المبحث الثالث : خلق أفعال العباد

ذهب المعتزلة إلى القول بأن الله سبحانه لا يظلم أحداً ولا يجبر مخلوقًا على فعل معصية أو طاعة . ونحن نرى أصناف الشرور في العالم كله ، ونرى الكافر يفعل المعاصي ولا يخشى منها . والفاسق يرتكب آثامه دون مبالاة ،وأن من فعل الظلم فهو ظالم ، ومن أتى الشر فهو شرير ، وإذن فالعباد خالقون لأفعالهم ومسؤولون عنها والله سبحانه لا يريد الشر ولا يحبه ولا يفعله ولا يقدر عليه. إذ لو شاءه لكان محبًا له ، ولما صح أن يعاقب الناس على فعله وخلقه))[١٤]

واتفقوا- أي المعتزلة- على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها مستحق على ما يفعله ثوابًا وعقابًا في الدار الآخرة ، والرب تعالى منزه أن يضاف إليه شر وظلم وفعل هو كفر ومعصية لأنه لو خلق الظلم كان ظالمًا كما لو خلق العدل كان عادلاً))[١٥] .

وعلى ذلك قالوا : ((إن الله تعالى غير خالقٍ لأكساب الناس ولا لشيء من أعمال الحيوانات وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرون على أكسابهم، وأنه ليس لله عز وجل في أكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنع وتقدير))[١٦] .

ويردُّ الإمام الغزالي رحمه الله على ذلك فيقول : ((وكيف يكون الحيوان مستبدًا بالاختراع ويصدر من العنكبوت والنحل وسائر الحيوانات من لطائف الصناعات ما تتحير فيه عقول ذوي الألباب ؟ فكيف انفردت هي باختراعها دون ربِّ الأرباب ، وهي غير عالمة بتفصيل ما يصدر منها من الأكساب ؟! هيهات هيهات ذلّت المخلوقات وتفرد بالملك والملكوت جبار السموات))[١٧] .

وكان على النقيض من ذلك الجبرية أتباع (الجهم بن صفوان) الذين أنكروا الإرادة البشرية ومجالها إنكاراً تاماً ، وذهبوا إلى أنه ((لا فرق بين الإنسان والشجر والحجر وأن نسبة الأفعال إلى الإنسان هي من قبيل مجاز القول كما يقال أثمرت الشجرة وأينعت الثمرة والشجرة لا إرادة لها في الإثمار على الحقيقة. وكلتا الفرقتين جاوزتا الحق وكانتا على طرفي نقيض))[١٨] .

ولذلك حاول أبو الحسن الأشعري وأتباعه أن يقفوا موقفاً وسطًا في الأمر ((فقال الإمام أبو الحسن الأشعري بنظرية الكسب . وهي أن الله سبحانه وتعالى فاعل كل شيء ، ثم هو سبحانه يخلق للعبد كسبًا وعن طريق الكسب يقدر العبد على الفعل ؛ فاختلفوا في معنى الكسب ؛ فمنهم من جعله هو العَقد والنية للفعل ومنهم من جعله القدرة التي يُفعل بها الفعل وغير ذلك من التفسيرات))[١٩] .

وقد ذهب الأشاعرة – نتيجة لقولهم في مسألة أفعال العباد– إلى أنه لا علاقة بين الأسباب والنتائج وأن ترتب النتيجة على السبب – وهو المشاهد في أحوال الدنيا – ليس لازمًا بل هو في الحقيقة مجرد توهم منّا لذلك ، فالنار لا تحرق بطبيعتها وإنما يخلق الله الإحتراق عند اشتعالها وملامستها للأشياء ، والريّ لا يَنشأ عن شرب الماء بل يخلقه الله عند شرب الماء فقط ! فلا تلازم بينَ السبب والنتيجة .

وعلى ذلك يكون عندهم تفسير المعجزة :هي أن لا يخلق الله النتيجة بعد خلقه للسبب .

أما عند غيرهم كابن تيمية مثلاً: فإن الله سبحانه وتعالى خلق الأشياء كلها وأودع في كلٍ منها خصائصها اللازمة لها والتي تنشأ عنها آثارها ، وهو إن شاء أوقف هذا الأثر ولم يرتب النتيجة على السبب وهو حال المعجزة ، وأما في الأحوال العادية فالنتيجة تنشأ عن السبب وسنة الله في خلقه لا تتبدل ولا تتحول ،وهذا ما دلت عليه آيات القرآن الكريم التي حث الله فيها المؤمنين على السير في الأرض والنظر في كيفية إهلاك العصاة لما خرجوا عن الصراط والهدى ليكون ذلك عبرة لمن بعدهم إن فعل فعلهم لزمته نتيجتهم نفسها ... وليس هناك تعارض البتة بين معنى خلق الله سبحانه لكل شيء وبين نشوء النتيجة على السبب بطريق الخصائص التي خلقها الله تعالى فيها ؛ فهو سبحانه خالق للنتيجة بمعنى أنه سبب سببها وهو خالق لها كما خلق السبب من ناحية الإيجاد والإخراج إلى حيز الموجودات – إذ لا يستقل مخلوق بخلق شيء دون القدرة الإلهة الخالقة – وإنما خلقها الله سبحانه ترتيباً على خصائصها المودعة فيها))[٢٠] .

يقول الإمام ابن تيمية ((والله سبحانه خلق الأسباب والمسببات ، وجعل هذا سببًا لهذا فإذا قال القائل: إن كان هذا مقدرًا حصل بدون السبب وإلا لم يحصل . جوابه أنه مقدرٌ بالسبب وليس مقدرًا بدون السبب))[٢١]

المبحث الرابع : تلازم الأمر والإرادة

ونتيجة لنفي المعتزلة للقدر وقولهم بخلق أفعال العباد ، قالوا: بأن الله سبحانه وتعالى إذا أراد شيئًا أمر به وإذا أمر بشيء كان مراده . فخلطوا بين إرادة الله تعالى وبين أمره ولم يفرقوا بينهما ، وإنما حملهم على ذلك تصور أنه جل جلاله لو أمر العبد بفعل وأراد منه نقيضه ، فقد أصبح أمره منه عبثًا وتكليفه بما لم يرده شططًا وظلمًا ، ولما كان الظلم لا يجوز عليه وكان العدل واجبًا منه فقد اقتضى ذلك أن يكون أمره تعبيرًا عن إرادته وأن تكون إرادته سببًا لأمره .

غير أن المعتزلة وقعوا في شر مما أرادوا الفرار منه ، فقد التزموا بأن الله تعالى قد يريد شيئًا ثم لا يتحقق مراده ، ذلك لأن كثيرًا ممن أمرهم الله تعالى بأمره ونهاهم عن نواهيه لم يأتمروا بما أمرهم به ولا انتهوا عما نهاهم عنه ، فإذا كان أمره تعبيراً عن إرادته ونهيه تعبيراً عما لا يريد ؛ فإن كثيرًا مما لا يريده هو الذي يتحقق ، وفي ذلك من النقص والعجز ما نجزم بأن الله تعالى منزه عنه)) (٢٢)

أما جمهور المسلمين فقد بيّنوا أن هناك فرقًا بين الأمرين ، ولذلك فَصَلَ الإمام ابن تيمية بين الأمر الديني والأمر الكوني فقال : ((والله سبحانه قد بيّن في كتابه في كل واحدة من الكلمات " الأمر" و " الإرادة " و " الإذن " و " الكتاب " و " الحكم " و " القضاء " و " التحريم " ونحو ذلك ما هو ديني موافق لمحبة الله مثال ذلك انه قال في " الأمر الديني " (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) ونحو ذلك ، وقال في " الأمر الكوني " (إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون)) وكذلك قوله (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا) (٢٣) ، ومن ذلك يتبين أن الأمر الكوني الذي هو "القدر" لا اختيار للإنسان فيه ؛فهو واقع وكائن كما قدّر الله وأراد . وإن الأمر الشرعي هو أمر من الله

تعالى لعباده يحثهم فيه على فعل الخير وينهاهم عن فعل الشر ، ولكن من غير إجبار لهم ليتحقق الابتلاء والاختبار.

ومن طرائف الحكايات المذكورة في هذه المسألة :

الحكاية الأولى : جاء رجل إلى سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال : أنا أملك الخير والشر ، والطاعة والمعصية ، فقال علي بن أبي طالب : تملكها مع الله أو تملكها بدون الله ؟ فإن قلت : أملكها مع الله فقد ادعيت أنك شريك الله ، وإن قلت : أملكها بدون الله ، فقد ادعيت أنك أنت الله فتاب الرجل على يده))[٢٤] .

الحكاية الثانية : جاء رجل إلى عمرو بن عبيد " وهو من كبار شيوخ المعتزلة " وقال : أنت مستجاب الدعوة ، وقد سُرق ردائي ، فادع الله أن يرد عليّ ردائي ، فرفع يده وقال : اللهم إنك لم ترد أن يُسرق ، وقد سُرق ، اللهم فرُدَّ عليه رداءه ، فقال الرجل أمسك عن الدعاء ، فإنه لم يرد أن يُسرق ردائي وقد سرق فإذا أراد أن يرد عليَّ ردائي ، لم يردَّه أيضاً))[٢٥] .

المبحث الخامس : نظرية الصلاح والأصلح

ونتيجة لقول المعتزلة بعدل الله وتنزيه عن الظلم ساقهم ذلك إلى القول بنظرية "الصلاح والأصلح" . أي أن الله سبحانه وتعالى بناءً على عدله لا يفعل إلا ما فيه صلاح للعبد وخير له ،واتفقوا على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد . وأما الأصلح ففي وجوبه عندهم خلاف وسمَّوا هذا النمط : عدلاً))[٢٦]

والمثير في هذا الموضوع هو أن المعتزلة من ناحية يثبتون للعبد الحرية المطلقة في جميع أعماله إلى درجة نفوا معها القضاء والقدر ، ومن ناحية أخرى يقيدون حرية الله وحتى قدرته تحت ستار العدل . بل ويوجبون على الله رعاية هذا الأصلح حتى أن النظّام قال: ((بأن الله لا يقدر أن يفعل بعباده خلاف ما فيه صلاحهم .. ولا يقدر أن يزيد في عذاب أهل النار ذرة .. ولا يقدر أن يخرج أحدا من أهل الجنة عنها ، ولا

يقدر على أن يلقي في النار من ليس من أهل النار .. كما أن الله لا يقدر على أن يعمي بصيراً أو يُزمِن صحيحًا أو يُفقر غنيًا لأنه تعالى عَلِم أن أصلح الأمور كونه على ما هو عليه الآن))[٢٧] .

وقد اختلف المعتزلة البغداديون والبصريون في نظرية الصلاح والأصلح .

فالبغداديون يرون أن الأصلح يعني "الأوفق" حكمةً وتدبيراً، بينما يرى البصريون أن المراد بالأصلح هو" الأنفع ".

((وعلى هذا الأساس أوجب البغداديون فعل الأصلح على الله لعباده في دينهم ودنياهم .

إذ لا ينبغي أن يكون ثمة صلاح عاجل أو آجل . بل عليه تعالى فعل أقصى ما يمكنه في استصلاح عباده نحو إكمال العقل والإقدار على النظر والفعل وإزاحة العلل وكل ما ينال الإنسان في الحال والمآل من البأساء والضراء والفقر والغنى والصحة والمرض والموت والحياة ؛ كل هذا صلاح لعباده حتى تخليد أهل النار في النار صلاح لهم وأصلح ؛ لأن الله تعالى أحسن نظرًا لعباده من أنفسهم .

بل ذهب البغداديون إلى أبعد من ذلك فقالوا :أهل النار لو خرجوا من النار لعادوا لما نهوا عنه ، وربما صاروا أكثر شرًا من الأول .))(٢٨)

((وقد رفض البصريون التفسير البغدادي لنظرية الأصلح ، رغم إقرارهم مع البغداديين على إثبات الواجبات عليه تعالى إلا أنهم اشترطوا أن يكون الوجوب محدودًا في الدين لا في الدنيا .))[٢٩] وبالجملة يقول الأستاذ البوطي : ((ومحل الوهم والتخبط في كلامهم هذا أنهم جعلوا ما سموه الصلاح أصلاً متبعًا في أفعال الله وأحكامه وأفعاله عز وجل، وفي هذا من المفاسد ما لا يخفى على ذي بصيرة ؛ فقد استلزم ذلك أولاً أن يكون الصلاح والفساد حقيقتين قائمتين بذاتهما دون خلق الله عز وجل، واستلزم ذلك ثانيًا أن تكون إرادة الله تعالى مشوبة بالقسر وذلك نظرًا إلى أن إرادته لابد أن تكون منضبطة بالصلاح أو الأصلح))[٣٠] .

ولو أن المعتزلة راجعوا أنفسهم في تفسير معنى " العدل " في حق الله عز وجل لرجعوا إلى ما اتفق عليه جمهور المسلمين من القول بأن الصلاح هو ما حكم به الله عز وجل ، وليس ما حكم الله به يجب أن يكون تابعًا للصلاح))[٣١] .

والحق أنه لا أحد يوجب على الله سبحانه وتعالى فعل شيء أو تركه بل هي كلمة عظيمة قالوها لا تدل إلا على أنهم لم يقدروا الله حق قدره – رغم ادعائهم العريض بأنهم أهل العدل والتوحيد ؛ فإن الله سبحانه " يخلق ما يشاء ويختار" . "ألا له الخلق والأمر" "لا يسأل عما يفعل وهم يسألون " .

((وقد اقتضت حكمته البالغة ورحمته الواسعة أن لا يفعل شيئًا إلا لحكمة وعِلّة مقصودة فإنه تنزه عن العبث . قال تعالى ((أفحسبتم أنما خلقناكم عبثًا)) وقد خلق كل شيء بالحق ، والحق لا يخلو من الحكمة ، وقد أجمع على ذلك أهل السنة والجماعة قالوا : باب أحكامه سبحانه معلّلة بالمصالح أي تراعي مصلحة البشر بشكل عام وإن لم يمكن أن نتتبع تلك المصلحة في أفراد الناس وفي كل حالة على حدة ، كما أن المصالح التي يقصد الحق إليها ليست متعلقة بأحكام الدنيا فقط بل هي تمثل خيريّ الدنيا والآخرة، والعقل البشري قاصر عن أن يصل إلى الإحاطة بتلك الأسرار والحكم على وجه التفصيل .

فالمعتزلة يقولون هو واجب على الله سبحانه أن يراعي الأصلح للناس فهو مقتضى عدله

وأهل السنة يقولون بل هو تفضّلٌ ومَنٌّ من الله تعالى على عباده وهو مقتضى عدله وحكمته ورحمته وعلمه وشتان ما بين القولين))[٣٢]

المبحث السادس: التحسين والتقبيح العقليان

((اتفق المعتزلة على أن أصول المعرفة وشكر النعمة واجبة قبل ورود السمع ، والحسن والقبيح يجب معرفتهما بالعقل أولاً، وورود التكاليف ألطاف للباري تعالى أرسلها إلى العباد بتوسط الأنبياء عليهم السلام امتحانًا واختبارًا (ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيَّ عن بينة))() سورة الأنفال الآية ٢٤ .(٣٣)

وليكون عدل الله كاملاً غير منقوص وجزاء العبد وفاقًا لسعيه في الحياة الدنيا يجب – في نظر المعتزلة – أن يكون للعقل صلاحية إدراك حسن الأفعال وكذلك الأشياء وقبحها ، وإن لم يرد بها الشرع؛ فالقبح والحسن ذاتيان في الأشياء بمعنى موضوعيان، والعقل بما ركب الله فيه من قدرة على التمييز يستطيع بمفرده الوصول إلى الحق فيها (٣٤) .

ولذلك يطرح سؤال مهم ومتكرر هو: هل يستطيع العقل أن يستقل بإدراك الأفعال الحسنة أو القبيحة وحده ؟ أم لابد من ورود الشرع ليعلمنا بالحسن والقبيح ؟

وبعبارة أخرى هل في الأشياء صفات ذاتية يمكن بها للعقل أن يدرك حسنها وقبحها ؟

فذهب المعتزلة إلى أن العقل يمكنه – وحده – أن يدرك الحسن والقبح في الأشياء كلها وذلك لما فيها من صفات تدل على أنها حسنة أو قبيحة ؛ فالصدق حسن والكذب قبيح والعقل يدرك ذلك وحده حتى قبل ورود الشرع بذلك ؛ فالشرع إنما يأتي ليقرر ما يراه العقل وليس ليثبته.

والحق الذي عليه أهل السنة أنه مما لا شك فيه أن بعض الأمور يمكن للعقل إدراك حسنها أو قبحها ؛ فإنقاذ الفريق حسنٌ في كل العقول والفِطر حتى في ملل الكفر ، وكفر النعمة قبيح في كل العقول والفطر حتى في ملل الكفر ، ومن الأمور ما لا يدرك حسنها وقبحها بالعقل مثل ذلك حسن الصدق الضار أو قبح الكذب النافع ،وهذا لايتم إلا ببيان الشرع .

الخاتمــة

في هذا البحث المختصر تكلمت عن أصل من أصول المعتزلة وهو ((العدل)) ومعنى العدل هو أن الله سبحانه وتعالى عادل حكيم لا يصدر عنه ظلم ولا جور ، واستلزم قولهم هذا دخولهم في مواضيع أخرى منها نفي القدر ، أي عدم تدخل الله عز وجل في أفعال عباده لأنه لو تدخل فيها لكان أجبر الإنسان على فعل أفعاله ، وبالنتيجة يكون عقابه له على هذه الأفعال ظلمًا لأن الإنسان لا دخل له فيها ، ولهذا قالوا بأن الإنسان خالق لأفعاله ومسؤول عنها .

وقالوا :بان الله يختار لعباده أصلح الأمور الدينية والدنيوية ،وهذا واجب عليه تعالى .

وهذا خلاف ما عليه جمهور المسلمين من أن الصلاح والحكمة لا ينفكان عن أحكامه وأفعاله سبحانه وتعالى ، غير أن كلاً من الصلاح والحكمة تابعان لقضاء الله وفعله ، وليس قضاء الله وفعله مسوقين وراء الصلاح [٣٥] .

وأما قولهم في التحسين والتقبيح العقليان ؛ فإنهم يقولون : بأن العقل هو الذي يميّز حسن الأشياء وقبحها ،وأن الشرع لطف من الله تعالى جاء ليقرر هذا .

والحق أن العقل لا يستقل بمعرفة جميع الأشياء حسنها وقبحها – وإن عرف جزء منها – إلا بورود الشرع ،فالشرع هو الحد الفاصل في معرفة حسن الأشياء وقبحها .

وختاماً أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يجعل علمنا وعملنا خالصاً لوجهه الكريم إنه سميع مجيب ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الهوامش

(١)القاموس المحيط ، الفيروزآبادي، ج١ص١٣٣٢
(٢)المعتزلة والفكر الحر ، عادل العوا ص٣٢١
(٣)الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية ج١ص٢٧
(٤)الفرق بين الفرق ص١٥٧
(٥)موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن الانحراف عنها ، أبو لبابه حسين ص٦٠
(٦)الملل والنحل ، الشهرستاني ص٥٥
(٧)العقيدة الإسلامية والفكر المعاصر ، د. محمد سعيد رمضان البوطي ص٥٣
(٨)لسان العرب ،ابن منظور، مادة قضى ،ج١٥ ص١٨٦
(٩)القاموس المحيط، الفيروزآبادي ، ج١ص٥٩١
(١٠) القضاء والقدر ،عبدالكريم الخطيب ص١٧٦
(١١) الفرق بين الفرق ، البغدادي ص١١٤
(١٢) الملل والنحل ، الشهرستاني ص٤٥
(١٣) المعتزلة بين الفكر والعمل ، علي الشابي ص٤٣
(١٤) المعتزلة بين القديم والحديث ،محمد العبده، ص٥٨
(١٥) الملل والنحل . الشهرستاني ص٤٥
(١٦) الفرق بين الفرق ، البغدادي ص١١٥
(١٧) إحياء علوم الدين ، الغزالي ،ج١ ص١١٠
(١٨) المعتزلة بين القديم والحديث . محمد العبده ص٦٠
(١٩) المصدر السابق ص٦٠ .
(٢٠) المصدر السابق ص٦٢
(٢١) مجموع فتاوى ابن تيمية ج١ ص١٣٩
(٢٢) العقيدة الإسلامية والفكر المعاصر ، البوطي ص٥١
(٢٦) الملل والنحل – الشهرستاني ض٤٥
(٢٧) الفرق بين الفرق ، البغدادي ص١٣٣
(٢٨) ثورة العقل دراسة فلسفية في فكر معتزلة بغداد ، عبد الستار عز الدين الراوي ص٢٧٤
(٢٩) المصدر السابق ص٢٧٤
(٣٠) العقيدة الإسلامية والفكر المعاصر . البوطي ص٥٢ – ٥٣
(٣١) المصدر السابق ص٥٣
(٣٢) المعتزلة بين القديم والحديث ، محمد العبده ص٧٠
(٣٣) الملل والنحل . الشهرستاني ص٤٥
(٣٤) موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن الانحراف عنها . ابو لبابة حسين ص٦٠
(٣٥) العقيدة الإسلامية والفكر المعاصر . محمد سعيد رمضان البوطي ص٣٥

(٢٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ج.١ ص٢٤ .
(٢٤) القضاء والقدر ، فخر الدين الرازي ص٢١٨
(٢٥) المصدر السابق ص٢١٩

فهرس المراجع والمصادر

١- الملل والنحل ، لأبي الفتح محمد عبد الكريم ابن أبي بكر أحمد الشهرستاني ، تحقيق ، عبد العزيز محمد الوكيل – دار الفكر .
٢- الفَرق بين الفِرق ، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة .
٣- القضاء والقدر ، فخر الدين محمد بن عمر الرازي ، تعلِيق محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي ،الطبعة الثانية ١٩٩٤.
٤- مجموع فتاوى ابن تيمية . الإمام أحمد بن تيمية .
٥- المعتزلة والفكر الحر ، عادل العوا، ط١، دار الأمالي للنشر .
٦- ثورة العقل دراسة فلسفية في فكر معتزلة بغداد . د. عبد الستار عز الدين الراوي ، دار الشؤون الثقافية العامة ط٢ ١٩٨٦ بغداد .
٧- المعتزلة بين الفكر والعمل ، علي الشابي ، تونس ١٩٧٩ .
٨- القضاء والقدر . عبد الكريم الخطيب . دار الفكر العربي الطبعة الثانية ١٩٧٨ .
٩- المعتزلة بين القديم والحديث ، محمد العبده و طارق عبد العليم، دار الأرقم ط١، ١٩٨٧
١٠- موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن الانحراف عنها أبو لبابه حسين . دار اللواء الطبعة الأولى ١٩٨٧ .
١١- العقيدة الإسلامية والفكر المعاصر . محمد سعيد رمضان البوطي . مطبعة مؤسسة الوحدة ١٩٨٢ .
١٢- الإتحافات السنية بالاحاديث القدسية ،عبد الرؤوف المناوي القاهري ، تحقيق ،محمد عفيف الزعبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان
١٣- القاموس المحيط ، محمد بن يقوب الفيروزآبادي ،
١٤- لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور ،ط١، دار صادر ، بيروت
١٥- إحياء علوم الدين ، محمد بن محمد الغزالي ،دار المعرفة ، بيروت ، لبنان